

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

طاولة النقاشات الأصولية حول البرائة الشرعية

و عقِيباً ما أنَّه المحقق الآخوند أبْحاث البرائة العقلية و استأصلها ثم رَسَخَ الاشتغال العقلي، فقد غاصَ في دراسة البرائة الشرعية قائلاً:

«ثم إنَّه لا أظنك أن تتوهم و تقول: إنَّ أدلة البراءة الشرعية مقتضية لعدم الاعتبار (لقصد الأمر) و إن كان قضية الاشتغال عقلاً هو الاعتبار (فبالتألي لا تجري البرائة الشرعية و ذلك) لوضوح أنه لابدَ في عمومها من شيء قابل للرفع و الوضع شرعاً و ليس هاهنا، فإنَّ دخل قصد القرابة و نحوها في الغرض ليس بشرعى (أي عنان الوضع و الرفع ليس بيد الشارع) بل «واقعي» و دخل الجزء و الشرط فيه (الغرض كالسورة) و إن كان كذلك (أي واقعيين أيضاً) إلا أنَّهما قابلان للوضع و الرفع شرعاً فدليل الرفع - و لو كان أصلاً - يُكشف (كشفاً ظاهرياً بالأصل العملي) أنه ليس هناك أمر فعلى بما يُعتبر فيه المشكوك (كالسورة بل سينحصر الأمر الفعلي في الأقل) يجب الخروج عن عهده عقلاً (فالأمر الفعلي الموقن قد انصبَ على الصلاة بلا سورة) بخلاف المقام فإنه علم بثبوت الأمر الفعلي (على أصل الصلاة و لكن قد شكنا في صدق الامثال) كما عرفت، فافهم.» [1]

و تبسيطاً لمقالته، علينا أن نُشَقِّق مقالته بنحوين:

- فإذاً قد جزئ الكفاية الجزء إلى ثلثة: بحيث إنَّ الجزء إما شرعى اعتباري و إما عقلى واقعى، وبالتالي قد اندرج الجزء الواقعى ضمن العقلى.

- و إما قد جزئه إلى ثلاثة: بحيث إنَّ الجزء إما شرعى قد استورده الشارع ضمن لسان الدليل كالطهارة، و إما عقلى كالقدرة، و إما واقعى ثبوتي بحيث قد تدخل في غرض المولى حقيقة ثبوتي كالقرابة، و هذا التشقيق هو الأسد و الأنسب.

فلو تَسأَلتَ: كيف قد أصبحت السورة و شتى الأجزاء واقعية دخيلاً في الغرض فخضعت للبرائة الشرعية بينما «جزئية القصد» قد أبَت عن البرائة نهائياً؟

لأجبنا: بأنَّ الشكَّ في مبحث «جزئية السورة» قد تعلق بالأمر الفعلى بحيث لا ندرى هل الأمر قد تفعَّل مع السورة أم تفعَّل بدونها؛ بينما لدى الشكَّ في «القصد» قد استيقنا بتوفر تكليف فعلى منذ البداية ثم شكنا في دائرة «صدق الامثال و إسقاط التكليف و إفراغ العهدة».

و أمَّا كلمة «فافهم» فقد استَظهر المحسنون إشكالية التفكير بين المقامين، و لهذا قد علَّ صاحب عناية الأصول قائلاً:

«فيه أنّ المقام وإن كان فيه أمر فعلى إجمالاً و لكن لم يعلم تعلقه بما يُعتبر فيه المشكوك، فإذاً لا يبقى فرق بين قصد القربة وبين سائر الأجزاء والشرط فتجري البراءة الشرعية عنه مثل ما تجري عنهم»[2]

و قد شرحها المحقق الاصفهاني أيضاً قائلاً:

«يمكن أن يكون إشارة إلى أن اختصاص الأمر الفعلي بما عدا المشكوك مشترك بين المقامين (أي مبحث السورة و القصد) غایة الأمر أنه هنا بحكم العقل، وهناك بضميمة الأصل.

- فإن اكتفينا في الخروج عن العهدة بمجرد إتيان المتعلق (أي خالياً عن الجزء المشكوك) كان المقامان على حد سواء.

- وإن قلنا: بلزوم إتيان كلّ ما يُحتمل دخله في الغرض في الخروج عن العهدة، كان المقامان كذلك أيضاً (أي الاحتياط) إذ المفروض عدم دليل على عدم دخل المشكوك في الغرض.

و جوابه (صيانته عن تفريق صاحب الكفاية): أن نفي الجزئية و الشرطية جعلاً يوجب تفويت الغرض من الشارع لو كان المشكوك دخيلاً فيه، بخلاف ما لو لم يكن نفي الجزئية و الشرطية منه (التفويت) بل بعدم إمكان أخذ المشكوك في المتعلق.[3]

والذى نرثى هو أن كلمة «فافهم» ذات احتمالين:

- أن تُعد تدقيقية في تمييز مبحث السورة عن القصد، إذ لا يَتعلّق التكاليف بقصد الأمر أبداً - وفقاً للكفاية - لا بالأمر الأول و لا بالثاني فإنه قد أُبرم التكاليف والمكلّف به معاً تماماً بحيث لم تتردد في فعليتها إطلاقاً، بل قد شكّنا حين الامتنال فاستوجّب العقل تفريغ العهدة، ولهذا لم يظلّ وعاء للبراءة أساساً، بينما الريب في جزئية السورة قد توجّه إلى «فعالية الأمر بالأكثر» بالتحديد فمن ثمّ قد أجريت البراءة الشرعية عن «الأمر الفعلي بالأكثر» بحيث قد تمّ حضنه في الأقل فحسب.

- أن تُعد تمريرية:

Ø إذ نشاهد تهافتًا في ثنايا مقالة الكفاية فإنه قد افترض أن كافة الأجزاء واقعية تماماً - أي لا تتقبل الوضع و الرفع - ثم طبق البراءة الشرعية على جزئية السورة التي تُعد واقعية أيضاً !

انتقاد الشهيد الصدر حول الوضع و الرفع

ثم في مَنْتهِي المَطَاف قد استَشَكَ الشهيد الصدر على بيانات المحقق الآخوند قائلاً:

«و الجواب:

. أولاً: إن دليلاً البراءة و الرفع لا يختص بالأحكام الإنسانية و التكاليف المجموعة بل يشمل كلّ جهة راجعة إلى المولى و يكون فيه تحويل مسؤولية على المكلّف و لو كان هو الغرض (فالبراءة سُمِّيتُ المسؤولية الزائدة حتى لو لم يقع وضعها بيد الشارع) لأنّ الرفع فيه ليس رفعاً للواقع، بل رفع للتبعية و المسؤولية (الظاهريّة) و هو مجرد تعبير و لسان لا أكثر (فيإمكان الحديث الرفع أن يُزيل ظاهراً السورة و القصد معًا لأن كليهما ينتسبان إلى المولى و يتداخلان في الغرض بنحو ما، وبالتالي سيتحقق أساس التكاليف

الزائد ظاهراً حتى لو ارتبط بالغرض).

و ثانياً: إنّ عناوين الإلزام والتّكليف والتّحميل، التي بلاحظها تُطبق أدلة الرّفع والبراءة تُنزع لا محالة من الجملة الخبرية أيضاً كما تُنزع من الأمر والجملة الإنسانية فلو أخبار بدخل قصد القرابة في الغرض انزع من ذلك الإلزام والكلفة عرفاً (فتَنْتَعِلُ البراءة أيضاً).^[4]

و تناشه بأنّ استشكاله الأول يُعدّ مبنائياً اختلافياً:

- فهل الرّفع هو بحسب الواقع -وفقاً الصّواب- بحيث إنّ الشّارع لم يشرع ويفعل أي حكم بحقّ الجاهل والنّاسي و... ولهذا لا تُشارك الأحكام بين العالم والجاهل - مضاداً للمشهور- فلو تبنيانا الرّفع الواقعي لخرج عن مسرح المصالحة الذي يخصّ الظّاهري.

- أم بحسب الظّاهر - كما اعتقده- و لكنه لا يرتبط بمقالة الكفاية إذ المحقق الآخوند يعتقد «بواقعية القصد» بحيث لا يضمن حلّ بحديث الرّفع الظّاهري.

أجل إنّ اعتراضه الثاني يُعدّ رائداً سائداً.

[1] آخوند خراسانى محمدكااظم بن حسين. كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص76 قم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] حسينى فيروزآبادى مرتضى. عناية الأصول في شرح كفاية الأصول. Vol. 1. ص230 قم - ايران: فيروزآبادى.

[3] اصفهانی محمد حسين.. نهاية الدرایة في شرح الكفاية. Vol. 1. ص351 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] صدر محمد باقر. بحوث في علم الأصول (الهاشمي الشاهرودي). 2. Vol. ص107 قم، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.